

الأمريكية بأنه من غير المتوقع حدوث أي تغيير أساسي في هذه السياسة بالنسبة للشرق الأوسط. بالنسبة للجانب المصري ما زال الموقف السياسي الرسمي هو المراهنة على مبادرة أمريكية جديدة للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع. نفس الخطاب الذي القاه الرئيس السادات بمناسبة عيد العمال في أول أيار أكد مجدداً رأيه بأن الولايات المتحدة تمسك بخيوط الأزمة كلها وأن مفتاح الحل يبدأ لأنها هي التي « تمد إسرائيل بالعيش والزبدة والمدفع ». وهو عن اعتقاده بأن إعادة التقييم التي تقوم بها الحكومة الأمريكية لسياستها في المنطقة يجب أن تتوصل إلى تحديد موقف واضح حول ما إذا كانت أمريكا تريد حماية إسرائيل داخل حدودها (أي حدود ١٩٦٧) أو حمايتها داخل حدود الأراضي المحتلة. قال السادات « كل ده لازم يكون واضح في إعادة تقييم السياسة الأمريكية ». وأكد بأن حكومته ستحتفظ بأحسن العلاقات الممكنة مع الولايات المتحدة. وكان اسماعيل فهمي قد أعطى تصريحات مشابهة في منتصف شهر نيسان شرحت الموقف المصري الرسمي على النحو التالي : (أ) أن خطر مصر الأساسي هو تجنب الاستقطاب بين الدولتين العظميين سواء في المنطقة أو في مؤتمر جينيف . (ب) أن أحياء سياسة الخطوة خطوة الشهيرة يتوقف على الولايات المتحدة والرئيس السادات لم يقلق الباب أمام احتمالات أي نوع من أنواع التحرك باتجاه السلام . (ج) أن إسرائيل هي المسؤولة عن فشل مهمة كيسينجر الأخيرة ولذلك يشكل موقفها تحد صارخ للأمريكيين يضعهم في مأزق . لذلك على الولايات المتحدة أن تفعل شيئاً لتثبت بأنها قادرة على التصرف في منطقتنا . (د) أنه في ظل الظروف الحالية لا مناص من أن يأتي السلام من الخارج وأن يفرض على إسرائيل . (هـ) أنه بعد حرب أكتوبر مصر على استعداد لأن تعيش مع إسرائيل إذا كانت الأخيرة مستعدة لأن تعيش معنا ، شرط أن تتخلى عن مخططاتها للسيطرة والتوسع . (و) أن مصر تدرس موضوع اشتراك منظمة التحرير في مؤتمر جينيف وتجري الاتصالات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتأمين هذه المشاركة وهي تنظر في إمكان جعل اشتراك المنظمة شرطاً لعقد

أن كل شحّات الأسلحة التي جرى الاتفاق عليها مع الولايات المتحدة قد وصلت إلى إسرائيل في مواعيدها المحددة . كما أكدت المصادر الأمريكية أن محادثات الوزيرين لم تؤد إلى أي تغييرات في المواقف المعروفة للطرفين . كذلك أكد رابين في تصريحات أدلى بها في النصف الثاني من شهر نيسان هذا التوجه للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية. فقد نفى وجود أية أزمة في العلاقات بين البلدين قائلاً « بأن خلافات كبيرة في الرأي حدثت مرات عدة بين الطرفين عندما كان سفرنا لبلاده في واشنطن »، إلا أن هذا لم يؤد إلى أية مشكلات حقيقية بين الجانبين . كما أكد بدوره أن الأسلحة الأمريكية التي اتفقت إسرائيل على استيرادها ما زالت تصل وأن أي تأخير قد يطرأ في مواعيدها لا علاقة له بإعادة النظر التي يقوم بها البيت الأبيض في السياسة الأمريكية في المنطقة . كما بين أن إعادة النظر هذه لم تسفر عن أي تغيير ملموس في سياسة الولايات المتحدة وأن مؤتمر جينيف يجب أن يباشر أعماله بإجراء مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق جزئي . وجديرس بالإشارة هنا إلى أن كيسينجر نفسه صرح قائلاً بأن إعادة النظر في السياسة الأمريكية لا يسس إلا « الطريقة التي سنوجه بها دبلوماسيتنا ، وليس الغرض الأساسي من إعادة التقييم هذه مس المساعدة الاقتصادية والعسكرية ». وصرح سيسكو في الفترة نفسها أمام زعماء المنظمات اليهودية الأمريكية بكلام يفيد المعنى نفسه قائلاً بأن إعادة التقييم تدور حول التوجهات الدبلوماسية للسياسة الأمريكية وأنها لن تؤثر « على العلاقات الخاصة » بين إسرائيل وأمريكا . كذلك أعلن فورد نفسه في أول مؤتمر صحفي يعقده بعد تحرير سايفون بأن « الولايات المتحدة ما زالت تويبة وستقف إلى جانب حلفائها ». وأعلن فورد أيضاً أن حكومته ما زالت تدرس ثلاث خيارات بالنسبة للشرق الأوسط هي : (أ) استئناف جهود كيسينجر ووساطته . (ب) تحقيق تسوية شاملة في جينيف . (ج) استئناف مؤتمر جينيف والسعي لتحقيق حل جزئي بين مصر وإسرائيل في الوقت ذاته . وجديرس بالإشارة إلى أن صحيفة « النيويورك تايمس » ، ٢٨ نيسان ، استنتجت من الأجواء السائدة حول موضوع إعادة النظر في السياسة